تداعيات الأزمة الصحية "Coved-19" على الاقتصاديات النفطية العربية
–دراسة في الو اقع والحلول المقترحة-
The repercussions of the "Coved-19" health crisis on the Arab oil economies - Reality study and suggested solutions-

سليمان زواري فرحات
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجز ائر *
zouari-slimane@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/04 ؛ تاريخ القبول : 2022/11/19

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى ابراز انعكاسات أزمة صحية "كوفيد-19" على الاقتصاديات النفطية العربية، وذلك من خلال تحليل أهم مؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصادية العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى التركيز على أهم المؤشرات التي تضررت من تبيعات هذه الأزمة حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في ابراز علاقة الأزمة الصحية بالاقتصاديات النفطية العربية والعالمية، وما تم التوصل إليه كفكرة عامة أن أهم قناة لانتقال أزمة "كوفيد-19" إلى الاقتصاديات النفطية العربية تمثلت في التراجع الكبير لأسعار النفط، ما انعكس على مختلف أرصدة المؤشرات الكلية لتلك الاقتصاديات وتحقيقها عجز فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة مقارنة بعام 2019، كما تم التركيز على عرض حلول تتسم بالاستدامة نظرا لما تشهده أزمة "كوفيد-19" من تعافي، هذه الحلول في مجملها تصب في ضرورة تنويع مصادر الدخل والاستغلال الظروف الراهنة في تنفيد اصلاحات جذرية ومكلفة تعزز صلبة الاقتصاديات النفطية العربية وتسمح باستغلال تلك الانعكاسات الايجابية للأزمة.

الكلمات المفتاحية: كوفيد-19؛ الأزمة الصحية؛ الاقتصاديات النفطية العربية؛ أسعار النفط.

تصنيف JEL: I19؛ I15؛ H10؛ H60؛ Q41.

Abstract:

The study aims to highlight the repercussions of a health crisis "Covid-19" on the Arab oil economies, by analyzing the most important macroeconomic indicators on the one hand, and on the other hand focusing

* المؤلف المراسل: سليمان زواري فرحات.

on the most important indicators that have been affected, as the descriptive approach and the analytical method were relied on to highlight the relationship of the health crisis The Arab and international oil economies, and what was reached as a general idea that the most important channel for the transmission of the "Covid-19" crisis to these economies, was the significant decline in oil prices, which was reflected on various macro indicators compared to 2019, and the focus was also on offering sustainable solutions. Given the recovery that the crisis is witnessing, these solutions in their entirety are aimed at diversifying the sources of income and exploiting those positive repercussions of the crisis.

Keywords: COVID-19; Health Crisis; Arab Oil Economics; Oil Prices.

Jel Classification Codes : I19 ; I15 ; H10; H60; Q41.

المقدمة

شهد العالم أواخر عام 2019 ظهور أزمة صحية عرفت فيما بعد بجائحة "كوفيد-19" (Coved-19)، التي تفاعلت في ظهورها وانتقالها وتحولها من أزمة صحية إلى اقتصادية العديد من العوامل، فعلى الرغم من ظهور بوادر التعافي نتيجة اجراءات التي طبقت ولا تزال تطبق لتصدي لهذه الجائحة من اجراءات حجر صحي وتدابير الوقائية الصحية، ومن بعدها انتاج اللقاحات وعمليات التلقيح التي توسعت على النطاق العالمي، إلا أن المختصين حاليا لا يزالون متخوفين ومشككين من الخروج والانفراج النهائي للأزمة، نظرا لما ظهرته الجائحة من تحورات حتى بعد عمليات التلقيح، كل هذا له انعكاسات على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاديات النفطية العربية التي أخذت نصيبها هي كذلك من تداعيات على الرغم من اختلف حدتها من دولة إلى أخرى.

إن الاقتصاديات النفطية العربية تضررت من الأزمة الصحية "كوفيد-19" منذ البدايات الأولى لها وانتقالها من الصين لأكبر الاقتصاديات المتقدمة، وتعتبر قناة أسعار النفط هي الأساس في ذلك وازدادت حدتها بدخول هذه الاقتصاديات دائرة الدول المتفشي فيها فيروس "كوفيد-19"، والاجراءات التي طبقتها من أجل التصدي للجائحة والتي كلفتها تراجع في جميع مؤشرات الاقتصادية الكلية.

جاءت هذه الدراسة لتجي على اشكالية الرئيسية والمتمثلة في: فيما تتمثل أهم التأثيرات التي خلفتها أزمة "كوفيد-19" على الاقتصاديات العربية المعتمدة على النفط ؟ وما هي أهم دروس والحلول المستفادة من هذه الأزمة ؟

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، حيت تطرق المحور الأول إلى علاقة الأزمة الصحية "كوفيد-19" بالاقتصاد العالمي، أما الثاني تطرق إلى أزمة "كوفيد-19" وتأثيراتها على الأسواق النفطية، والثالث إلى انعكاسات الأزمة الصحية "كوفيد-19" على الاقتصاديات النفطية العربية والمحور الرابع تناول أهم الحلول المقترحة للخروج من الأزمة الصحية "كوفيد-19".

1. علاقة الأزمة الصحية "Coved-19 " بالاقتصاد العالمي

تتضح العلاقة من خلال ابراز آليات انتقال الأزمة الصحية "كوفيد-19" إلى اقتصاديات دول العالم، بالإضافة إلى ابراز أهم التداعيات التي أثرت من خلالها أزمة الصحية على الاقتصاد العالمي.

1.1. التعريف بالأزمة الصحية "Coved-19": شهد العالم أواخر سنة 2019 بداية انتشار ما يعرف بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في مدينة "ووهان" الصينية، لتتحول من مرض إلى جائحة نتيجة انتشارها بشكل واسع في باقي بلدان العالم، وهذا المرض معد يسببه فيروس كورونا سارس 2، وتظهر أعراضه في خلق مشاكل تنفسية لدى المريض تختلف حدتها من شخص إلى أخر وأكثر المعرضين له هم الصابين بأمراض القلب، الأوعية الدموية، داء السكري، أمراض التنفسية والسرطان وغير ذلك من الأمراض المزمنة والخطيرة، غير أن أي شخص معرض للإصابة بمرض وهو مرض قد يتسبب في وفاة (منظمة الصحة العالمية، 2020).

خلفت جائحة "كوفيد-19" أزمة انسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أدت الإجراءات المستعجلة والضرورية لاحتوائها إلى احداث تراجع اقتصادي، وارتفاع درجة عدم اليقين فيما يتعلق بحدتها وطول مدتها، أي أنه لا يوجد من يُؤكد على انتهاءها وعدم عودتها إلى مستوياتها السابقة.

عموما تتمثل أهم آليات انتقال أزمة "كوفيد-19" إلى أزمة اقتصادية في تلك الإجراءات التي تم تطبيقها من أجل مواجهة الأزمة، والمتمثلة في تطبيق اجراءات الحجر الصحي التي كان الهدف منها الحفاظ على صحة وحياة الأفراد، فهذا الإجراء أدى إلى تراجع كبير في النشاط الانتاجي، التجاري، المالي وحركة النقل بكل أنواعها بدءاً بالاقتصاد الصيني ومن ثم الاقتصاديات الأكثر تقدما (الولايات المتحدة وأوروبا) نتيجة وصول الوباء إلى دولها وتراجع التعامل مع أهم فاعل في الاقتصاد العالمي (الصين)، وعلى اعتبار الاقتصاديات السابقة المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي فإن تداعيات الأزمة انتقلت إلى باقي الاقتصاديات من ناحيتين، الأولى تتمثل في انتشار جائحة، والثانية تراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية.

2.1. تأثير الأزمة الصحية "Coved-19" على الاقتصاد العالمي: إن الأزمة الصحية التي شهدها العالم جراء انتشار جائحة كورونا صاحبه العديد من التأثيرات على الاقتصاديات الوطنية، هذه التأثيرات كانت نتيجة عمليات الاغلاق وتدابير اجراءات الحجر الصحي والتي نتج عليها انتقال الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية علمية ومن هذه التأثيرات نجد:

1.2.1. انكماش الاقتصادي العالمي: شهد الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي وما يزيد أزمات متعاقبة، لم يتعافى من الأولى حتى يدخل في أزمة جديدة، وهو ما جعل معدلات النمو الاقتصادي تعتبر منخفضة مقارنة في الظروف العادية، وأزمة الصحية الحالية في الحقيقية جاءت ولم يتعافى الاقتصاد العالمي من تلك الأزمات السابقة (خاصة الأزمة المالية 2008)، وهو ما زاد من حدة تأثيرها، فخلال عام 2020 تراجع معدل النمو الاقتصادي وانكماش الاقتصاد العالمي عام 2020 بنسبة قدرها -3.2% بعدما حقق نسبة 2.8% (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 8) و 3.6% (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 7) عامي 2019 و2018 على التوالي.

2.2.1. تراجع التجارة الدولية: أدت التقلبات الاقتصادية الناجمة عن "كوفيد-19" إلى انخفاض كبير في التجارة الدولية خلال عام 2020، بعدما شهدت تقلبات ولكن في الاتجاه الايجابي خلال 15 سنة الماضية، غير أن الانكماش الاقتصادي الذي خلفته أزمة "كوفيد-19" على التجارة الدولية كان وضحاً بسبب سرعتها وكثافة انتشارها؛ حيث انخفضت تجارة السلع من حوالي 19.5 ترليون دولار عام 2019 (سنة الذروة) إلى حوالي 17 ترليون دولار عام 2020، أما بالنسبة للتجارة الخدمات فكانت أكثر تأثر نتيجة عدم تراجعها منذ 15 سنة فيما عدا عام 2020 أين وصلت إلى أقل من 5 ترليون دولار بعدما قدرت 6 ترليون دولار عام 2019.

إن التراجع في التجارة الدولية يساهم في انتقال الأزمة من اقتصاد لأخر، وذلك من خلال تراجع سلاسل الإمداد ما يقيد تلبية الحاجيات الموجهة للاستهلاك النهائي و/أو الوسيط كل هذا يؤدي تراجع الأرباح، أجور العمال وايرادات العامة (ضرائب ورسوم) وغيرها من المداخيل التي تساعد الاقتصاديات الوطنية في ضبط التوازنات المالية والنقدية.

3.2.1. الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار المباشر من أهم قنوات انتقال وتوسع أزمة "كوفيد-19" إلى أزمة اقتصادية لم يسلم منها أي اقتصاد في العالم، حيث تسببت الأزمة الصحية في عدم اليقين حول وضعية الاقتصاد العالمي وهو ما انعكس على المستثمرين خصوصا في عام 2020 أين تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي الربع مقارنة بعام 2019 من

1.51 مليار دولار إلى 1.13 مليار دولار عام 2020، وحوالي النصف مقارنة بعام 2015 والمقدرة 2.13 مليار دولار (OECD، 2021، صفحة 2).

4.2.1. الأسواق المالية: تضررت الأسواق المالية العالمية بدرجة كبيرة، حيث سيطرت المخاوف في البداية على الأسواق الأسيوية تبعها بعد ذلك باقي الأسواق العالمية، وتأثر القطاع المالي نتيجة بشكل كبير مع صدمة الإغلاق الكبير للأسواق التجارية وتأثر أنشطة الشركات الكبرى المدرجة في الأسواق المالية، حيث سجلت أغلب الأسواق العالمية مؤشرات باللون الأحمر نتيجة تصاعد عدد المصابين والوفيات، حيث سجلت المؤشرات تغير فنجد على سبيل المثال مؤشر "دوا جونز الصناعي" سجل قبل الأزمة أكثر من 29000 نقطة وبعد الأزمة 19000 نقطة، وبنفس الانخفاض تقريبا "استاندرد أند بورز 500" من 3300 نقطة قبل الأزمة إلى 2300 بعدها، "كاك 40" أكثر من 6000 نقطة قبل الأزمة إلى 3800 نقطة بعدها وغيرها من الأسواق التي شهدت تراجع هي كذلك.

نتيجة لتفاقم الأزمة تم اغلق بعض الأسواق المالية لأيام وأشهر، كما تم تقييد التداول خشية الانخفاضات الحادة بالإضافة لضخ أموال لإنعاش الأسواق والسماح بالبيع على المكشوف بنسب مرتفعة لتنشيط التداول ودعمه (مجدوب و وزياني، 2020، صفحة 115).

5.2.1. البطالة: تأثرت أسواق العمل في دول العالم من انخفاض كبير في مستويات العمالة والدخل الوطني، ففي عام 2020 خسر 255 مليون عامل بدوام كامل ما يقدر 8.8% من اجمالي ساعات العمل –أي ما يعادل عدد ساعات العمل في عام واحد- ويعرض هذا المؤشر القنوات المختلفة التي أثرت بها الأزمة الصحية على أسواق العمل، وبالمقارنة عام 2020 مع عام 2019 انخفض اجمالي العمالة بـ 114 مليون عامل نتيجة تعرضهم للبطالة ومغادرتهم مناصبهم المختلفة، وفي المقابل كان من المتوقع أن تستحدث ما يعادل 30 مليون وظيفة في عام 2020 لولا انتشار الجائحة، وهو ما أدى لاتساع فجوة النقص في فرص العمل القائمة أصلا قبل انتشار الجائحة وارتفاع مستويات الفقر وما يسببه من تدهور المستوى المعيشي على مختلف الأصعدة (منظمة العمل الدولية، 2021، صفحة 1).

إن مؤشرات الاقتصادية المذكورة ليست وحدها المتأثرة من جراء أزمة "كوفيد-19" بل هناك مؤشرات أخرى كارتفاع نفقات التصدي للجائحة، تراجع الإحتياطات النقد الأجنبي، ارتفاع الدين العام، تراجع أسواق النفط - نفصل فيها في الجزء الموالي- وغيرها من المؤشرات.

2. أزمة "كوفيد-19" وتأثيرها على الأسواق النفطية

تشهد أسواق النفط منذ بداية هذه الألفية وخاصة بعد منتصف عام 2014 تقلبات شديدة في أسعاره، مما أدى إلى صعوبة التنبؤ بمستويات الأسعار من طرف الجهات المختصة وتعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، الاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، التطورات في سعر الدولار وتعاملات أسواق العقود الأجلة. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 7)

منذ بداية هذا عام 2020 شهدت أسعار النفط في ظل جائحة كورونا تراجع حاد نتيجة عدم توازن في الأسواق النفطية؛ هذا تراجع سببه الرئيسي تراجع مستويات الطلب العالمي على النفط، وهو ما زاد من صعوبة السيطرة على الأسعار المحققة عام 2019. إن مستوى التراجع في الطلب يمكن اعتبارها غير مسبوق منذ بداية هذه الألفية، وهذا راجع إلى أن تراجع الأسعار سابقا كان سببه المعروض النفطي؛ وعليه فالدول المنتجة للنفط وجدت نفسها أمام خيارين للعودة إلى توازن السوق النفطي؛ الخيار الأول يتمثل في تخفيض حجم الانتاج إلى مستويات طلب الأسواق، أما الخيار الثاني يتمثل في بذل جهود من أجل زيادة معدل نمو الاقتصادي العالمي؛ أي اعادة بعث نشاط القطاعات الاقتصادية في الدول المستهلكة والمنتجة بما يراعي متطلبات السلامة من فيروس كورونا.

إن أزمة "كوفيد-19" لها خصائصها بالنسبة للاقتصاديات النفطية العربية، يمكن سرد أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- الاقتصاد الوطني في مواجهة أزمة صحية إلى جانب أزمة تراجع أسعار النفط؛
- لا تزال معدلات نمو الاقتصادي العالمي متأثرة بالأزمة المالية لعام 2008؛
- أزمة النفطية الحالية : أزمة في جانب العرض أكثر منها من جانب الطلب؛
- مدة تشخيص الآثار الحقيقية للأزمة تعتبر قصيرة نوعا ما؛
- زوال الأثار الاقتصادية وغير الاقتصادية للأزمة مرتبط بنجاعة اللقاح وعدم ظهور وتحور الفيروسات.

1.2. تطور أسعار النفط في ظل جائحة "كوفيد-19": إن تطور أسعار النفط في ظل تفشي "كوفيد-19" يسمح بتشخيص واقع الأسواق النفطية، فمستويات أسعار النفط المحققة هي نتيجة تقاطع منحى العرض ومنحى الطلب في تلك الأسواق والتي ساهمت في تحديد مستوياتها العديد من العوامل، وتعتبر سنة 2020 أكثر سنوات الأزمة الصحية التي شهدت تراجع في أسعار

النفط حيث تراجعت الأسعار سلة أوبك لعام 2019 من 64.4 دولار للبرميل إلى 41.4 دولار عام 2020 (OPEC, 2021, p. 66).

الشكل (1) يوضح تطور أسعار النفط بين نوفمبر 2019 و جوان 2020 على اعتبار أن سنة 2020 والنصف الأول منها بالأخص شهد أكبر انخفاض في الأسعار، نلاحظ انخفاض كبير في الأسعار من 66 دولار للبرميل شهر ديسمبر الماضي إلى 17 دولار للبرميل شهر أفريل 2020 أي بنسبة انخفاض قدرت بحوالي 75%، وبنسبة انخفاض 44% مقارنة بسعر جوان 2020، هذا المستوى لأسعار (17 دولار) غير مسبوق على الأقل منذ بداية هذه الألفية، ما يبين شدة تأثير الأزمة الصحية على الأسواق النفطية وعلى الاقتصاديات النفطية وباقي الاقتصاديات الريعية. عموما يمكن توضيح علاقة تأثير جائحة "كوفيد-19" على أسعار النفط من خلال عرض المنحى الموالي والذي يظهر أبرز الأحداث التي أثرت على أسعار النفط بداية من تاريخ تفشي فيروس " كوفيد-19" في الصين.

الشكل رقم (1): تطور أسعار النفط الخام للفترة (نوفمبر 2019- جوان 2020)

الوحدة: دولار للبرميل (سلة أوبك)

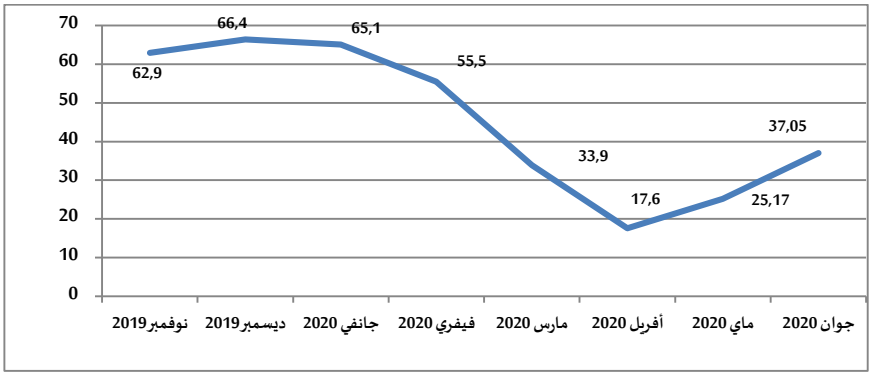

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا:

- OPEC, OPEC Monthly Oil Market Report, 13 May 2020, p 2.
- OPEC, OPEC Monthly Oil Market Report, 16 April 2020, p 2.
- OPEC, OPEC Monthly Oil Market Report, 16 April 2020, p 2.
- OPEC, OPEC Monthly Oil Market Report, 15 January 2020, p 2.
- OPEC, OPEC Monthly Oil Market Report, 14 July 2020, p 2.

إن الوقوف علاقة تطور أسعار النفط بأهم وقائع التي تزامنت وانتشار جائحة "كوفيد-19" في الفترة ما بين شهر ديسمبر 2019 وشهر أفريل 2020، يمكن الوقوف عليها من خلال اتجاه أسعار النفط للانخفاض من 63 و 66 دولار للبرميل شهر ديسمبر 2019 إلى ما دون 20 دولار للبرميل خلال أفريل 2020، هذا الاتجاه في الأسعار تأثر بأهم الأحداث التي صاحبة بداية

انتشار جائحة "كوفيد-19" في شهر ديسمبر 2019، أين حققت أسعار النفط مستوى مقبول في تلك الفترة بالنظر إلى أسعار شهر نوفمبر، أما شهر فيفري 2020 والذي تم فيه فرض الحجر الصحي في مدينة "ووهان" الصينية مصدر الوباء انخفضت الأسعار إلى ما دون 50 دولار وهي مستويات أقل من السعر المرجعي للموازنة العامة في أغلب دول المنطقة؛ واستمر الانخفاض على رغم من ضخ السلطات الصينية حوالي 22 مليار دولار لدعم الأسواق المالية (FTITI & and Others, 2020, p. 30)، حيث تأثرت بشكل كبير نتيجة فرض الحجر الصحي وتوقف العديد من القطاعات الاقتصادية في الصين ومختلف دول العالم خاصة أوروبا والتي تعتبر ثاني أكبر مستورد للنفط بعد الصين، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل كبير خلال الربع الثاني 2020 ومن ثم تراجع الأسعار الى ما دون 20 دولار (OPEC، 2020، صفحة 70).

2.2. العوامل المؤثرة على الأسوق النفطية في ظل تداعيات أزمة "كوفيد-19": في ظل التراجع الكبير لأسعار النفط والذي كان سببه الرئيسي الأزمة الصحية والمعروفة "كوفيد-19" والذي بدوره كان له الأثر الكبير في انخفاض الطلب العالمي على النفط، في مقابل ذلك لم تخفض الدول المنتجة في البداية من حجم الانتاج بل دخلت أهم الدول المنتجة - السعودية وروسيا- في تنافس على حصص السوق مما زاد في حدة انخفاض الأسعار؛ غير أن عقد اجتماع "أوبك +" في أفريل 2020 أدى إلى تحسين أسعار من خلال ما تم الاتفاق عليه بتخفيض الانتاج بنحو 10 مليون برميل ابتداء من شهر ماي لنفس العام -يفصل فيها أكثر في الآتي-.

أثرت الأزمة الصحية على الأسواق النفطية من خلال ثلاث قنوات رئيسية تمثلت في الآتي: أولها تراجع الطلب العالمي على النفط، ثانيها ارتفاع المخزون النفطي وثالثها عدم اليقين والثقة في الأسواق.

1.2.2. الطلب العالمي: يوضح الشكل (2) أن هناك شبه استقرار في حجم الطلب العالمي على النفط للفترة ما بين 2016 إلى 2019 على الرغم من أن هذا المستوى لا يزال متأثرا بتداعيات الأزمة المالية لعام 2008، إن هذا الاستقرار في مستويات الطلب والمقدر بحوالي 98.1 ميلون برميل في اليوم لمتوسط الفترة المذكورة ساهم في رفع الأسعار بحوالي 60 دولار للبرميل؛ إلا أن الأزمة الصحية خلال عام 2020 أدت إلى تخفيض الطلب بـ 10 م ب/ي مقارنة بعام 2019، ما يوضح شدة تأثير الجائحة على أهم الاقتصاديات والقطاعات التي كانت تقود الطلب العالمي على النفط.

الشكل رقم (2): تطور الطلب العالمي على النفط للفترة (2016-2020)

الوحدة: م ب/ي

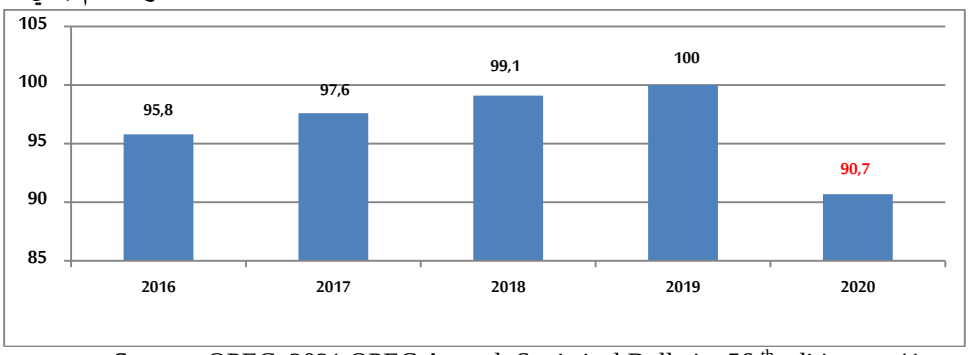

Source: OPEC, 2021 OPEC Annual Statistical Bulletin, 56 th edition , p 41.

إن تراجع الطلب العالمي على النفط يمكن ارجاعه إلى عاملين رئيسيين وهما:

1.1.2.2. اجراءات تطبيق الحجر الصحي: إن تطبيق الحجر الصحي في الصين والدول الأوروبية ساهم بدرجة كبيرة في تخفيض حجم الطلب العالمي من النفط بما مقدره 17.2 م ب/ي (أي – 17.5%) وهذا للربع الثاني من عام 2020 مقارنة لربع نفسه من عام 2019. حيث يمثل الطلب على النفط من قبل الصين وأروبا لوحدهما 27 م ب/ي، أي ما يمثل 27.5% إجمالي الطلب العالمي (Baikalizadeh & and others, 2020, p. 24). كما أن القطاعات الأكثر استهلاكا للنفط شهدت تراجع في نشاطها كقطاع النقل (طائرات ومختلف وسائل النقل الأخرى) وقطاع الصناعة، مما يعني استهلاك أقل للنفط ومشتقاته وبتالي تطبيق الحجر الصحي كان له الأثر المباشر في تحديد الطلب الحقيقي على النفط على المدى القصير. ومن بين الإجراءات التي نتجت عن الحجر الصحي بغرض احتواء جائحة "كورونا" في عديد من الدول العالم نجد:

- فرض قيود على السفر (السفر مرتبط بالعمل، الاجتماعات، المؤتمرات والسياحة وغيرها).
- منح التجمعات.
- اغلاق المدارس، المعاهد والجامعات.
- اغلاق الحدود.
- تخفيض ساعات العمل وتسريح العديد العمال وغيرها.

2.1.2.2. تراجع نمو الاقتصاد العالمي: إن العامل السابق كان له تأثير في تراجع معدلات نمو الاقتصادي العالمي وفي توقعات النمو ما أدى إلى تقليل الطلب النفطي خصوصا وأن مخازن النفط امتلأت بنفط خلال الأشهر الأولى من عام 2020، وتشير البيانات السابقة الصادرة عن "صندوق النقد الدولي" تراجع معدل النمو الاقتصادي وانكماشه.

2.2.2. المخزون النفطي: تزايد المخزون النفطي في البر والبحر، حيث وصل إلى حدوده القصوى في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى المخزون الموجود على ناقلات النفط والذي يقدر بحوالي 160 مليون برميل في أفريل 2020 وهو حجم كبير يضاعف من المعروض النفطي في ظل تراجع الطلب في الأسواق.

3.2.2. عدم اليقين والثقة في الأسواق: عدم اليقين والارتباك يؤثران بالسلب على المستثمرين في الأسواق فخلال الوضع الراهن نتيجة تفشي جائحة كورونا، نجد المتعاملين في الأسواق يراقبون تطور حجم الانتاج (العرض) لأهم الدول المنتجة للنفط، وتطور حجم طلب لأهم الدول المستهلكة، وهو ما يفسر حذرهم من تنفيذ صفقات داخل السوق النفطي.

3. انعكاسات الأزمة الصحية "كوفيد-19" على الاقتصاديات النفطية العربية

أثرت الأزمة النفطية على جميع الاقتصاديات بما فيها الاقتصاديات العربية النفطية وهذا الانعكاسات يمكن حصرها في انعكاسات سلبية وأخرى ايجابية.

1.3. الانعكاسات السلبية: يمكن حصرها فيما يلي:

1.1.3. نمو الناتج المحلي الحقيقي: يبين الشكل رقم (3) مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 مقارنة مع عام 2020 بغرض توضيح التغير في معدل النمو، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي للدول العربية النفطية في 2020 معدل سالب -9.5% بعدما حقق متوسط موجب في 2019 بحوالي 2.1%، أما اذا استثنينا ليبيا من هذا التغير نجد معدل نمو يقدر بحوالي -3.8% بعدما حقق معدل نمو موجب 1.1% عام 2019. أما الاقتصاد الليبي فقد حقق معدل نمو منخفض جدا وخطير عام 2020 فائق تأثير الأزمة الصحية وأزمة تراجع أسعار النفط إلى أزمة سياسية وأمنية أين وصل معدل نمو "GDP" إلى حوالي -59% مقارنة 9.9% في 2019.

الشكل رقم (3): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2019 و 2020

الوحدة: (%)

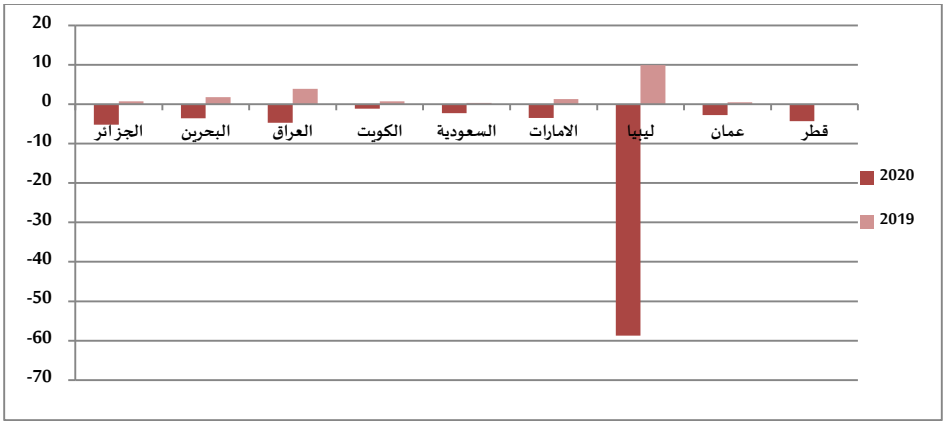

Source : IMF, on the website : https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/MEQ/DZA, 17/06/2020.

كما أن هذا التغير تقريبا نفسه إذا ما تعلق بمقارنة الناتج المحلي بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة لتلك الدول فحسب تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021 يقدر متوسط -12.2% عام 2020 و 2.5% عام 2019 (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 29).

إن هذا الانخفاض في النمو يعود بالأساس إلى تأثر قطاع المحروقات نتيجة تخفيض حجم الانتاج (اتفاق أوبك+) من جهة وإلى تراجع أسعار النفط من جهة أخرى، بالإضافة إلى تأثر قطاعات أخرى كقطاع السياحة والذي أصبح يدعم اقتصاديات بعض دول كالإمارات والسعودية؛ عموما حققت مجموع الدول معدلات نمو سالب في نشاطها الاقتصادي الحقيقي، مما أدى إلى ارتفاع العاطلين عن العمل، كل هذا جعل ضرورة اتخاذ اجراءات بهدف الخروج من الأزمة بأقل الأضرار ودعم الاقتصاديات الوطنية.

2.1.3. عجز رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: في ظل الأزمة الصحية وما نتج عنها من ارتفاع في حجم النفقات العامة الموجهة إلى هذا القطاع وغيرها من النفقات ذات الطابع الاجتماعي، فإن الموازنة العامة للدول العربية النفطية تأثرت من ارتفاع العجز الموازني خصوصا وأن هذا العجز ارتفاع منذ الأزمة النفطية لعام 2014، ومع التراجع الأخير لأسعار النفط فإن المالية العامة لهذه الدول سوف تعاني من ضغط إضافي ويزداد أكثر اذا استمرت الأزمة الصحية خصوصا وأنه لا يوجد من يؤكد زوالها لحد الأن.

الجدول رقم (1): رصيد الموازنات العامة لعامي 2019 و 2020

	البيان	الجزائر	ليبيا	الكويت	قطر	السعودية	العراق	الامارات	البحرين	عمان
2019	العجز/الفائض (مليون دولار)	8.2-	8.2	4.2-	419	35.3-	19	23.6	1.8-	6.8-
	% إلى GDP	4.9-	18.8	3.1-	0.2	4.5-	8.8	5.5	4.7-	9-
2020	العجز/الفائض (مليون دولار)	18.8-	12.2-	12.8-	12.6-	78.3-	10.6-	331-	4.3-	10.9-
	% إلى GDP	12.3-	56.6-	9.5-	8.6-	11.2-	0.1-	0.1-	12.5-	16.9-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، أبوظبي، 2021، ص 365.

يتضح أن رصيد موازنات الدول العربية النفطية جميعها حققت عجز خلال العام 2020 حيث ارتفع العجز الموازني إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام 2019 في الجزائر بحوالي 7.4% وهي نفس النسبة تقريبا بالنسبة للبحرين 7.8%، أما السعودية والكويت 6.7% و 6.4% على التوالي. أما الاقتصاديات المحققة فوائض لعام 2019 فنجد ليبيا تحول الفائض إلى عجر من 18.8% إلى -56.6% عام 2020، هذا الاتجاه يتطابق مع كل من قطر ، الامارات والعراق ولكن بأقل حدة مقارنة بليبيا.

3.1.3. عجز رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: يضاف إلى تراجع السابق في رصيد الموازنة العامة، تراجع حجم الايرادات النفطية بنحو 193.5 مليار دولار عام 2020 مقارنة 2019 أي ما يعادل نسبة انخفاض 43.4% نتيجة انخفاض أسعار النفط لإلى 41.5 دولار للبرميل عام 2020 مقارنة 64 دولار للبرميل عام 2019 (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 128)، مع العلم أن هذه الايرادات تتجاوز حصتها إلى اجمالي الايرادات 90% في أغلب الاقتصاديات النفطية العربية، مما يؤدي إلى ارتفاع العجز في ميزان التجاري.

توضح نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا على درجة المديونية الاقتصاد، والنسبة الأمثل لاستدامة يجب أن لا تزيد عن 5% من الناتج المحلي كحد أقصى، ما نلاحظه من الشكل (4) أن اقتصاديات النفطية العربية تضررت من الأزمة الصحية وحققت عجز في رصيد الميزان التجاري، غير أن العجز تباين بين هذه الدول منها ما هو في وضعية أمنة ومنها ما هو في وضعية خطيرة.

حيث نجد كل من الامارات، السعودية وقطر تعتبر في وضعية أمنة بالنظر إلى نسبة العجز الذي لم يتجاوز 5% على الرغم من أنها كانت موجبة في كل من السعودية وقطر عام 2019. أما باقي الدول تجاوزت الحد الأقصى مما يتوقع أن تدخل في وضعية استدانة.

الشكل رقم (4): رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2019 و 2020

الوحدة: (%)

Source : IMF, on the website :
https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/MEQ/DZA, op cit.

4.1.3. خسائر الناتجة عن اتفاق "أوبك+": بموجب اتفاق المنعقد في أفريل 2020 سيتم تخفيض الانتاج النفطي على ثلاثة مراحل تمتد إلى أفريل 2021، وهو ما أدى إلى انخفاض صادرات النفط الخام من 19.2 مليون برميل في اليوم عام 2019 إلى 16.6 مليون ب/ي عام 2020 أي فقدان 2.6 مليون ب/ي نتيجة التزام بإتفاق "أوبك+" لخفض الانتاج، وهو ما يؤدي إلى تخفيض أخر في الإيرادات النفطية. كما أن تخفيض الانتاج قد يؤدي إلى غلق بعض أبار النفط وهو ما يجعل اعادة فتحها أمر صعب من الناحية الفنية ومكلف من الناحية الاقتصادية.

5.1.3. البطالة: ارتفعت معدلات البطالة في جميع اقتصاديات النفطية العربية –باستثناء قطر- جراء تداعيات الأزمة الصحية "كوفيد-19"، فضلا عن الأسباب الهيكلية المتمثلة في تراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام ونمو القطاع الخاص ومحدودية قدرة هذا الأخير في استيعاب الزيادة في عدد العاطلين عن العمل، الشكل (8) يبين مقارنة معدلات البطالة بين عامي 2019 و 2020، حيث بلغ متوسط الارتفاع للدول مجتمعة 1.5%، غير أن أكثر الدول ارتفاعا لمعدل البطالة نجد البحرين 3.4%، تليها الامارات، عمان والسعودية بحوالي 2.6%، 2.3% و 2.1% على التوالي، أما الجزائر فشهدت ارتفاع بـ 1.4%.

الشكل رقم (8): معدلات البطالة للدول العربية النفطية بين 2019 و 2020

الوحدة: (%)

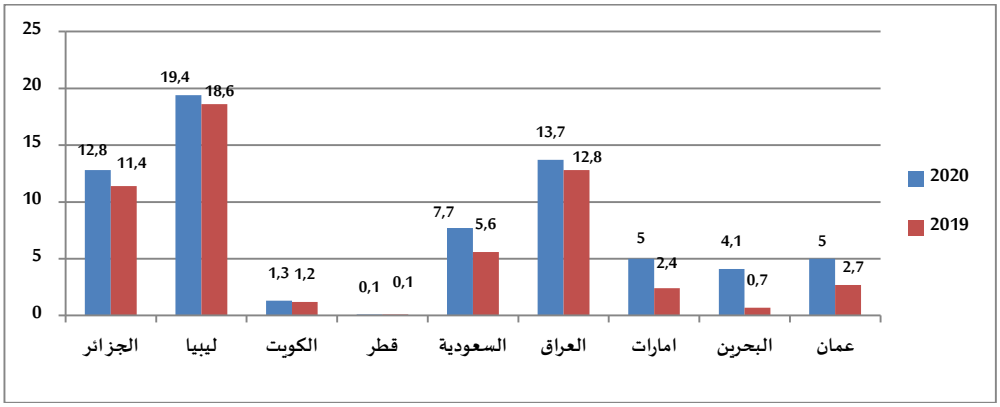

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا:

- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، مرجع سابق، ص 315.
- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، مرجع سابق، ص 304.

تتراوح نسبة ساعات العمل الضائعة في عام 2020 ما بين الدول العربية النفطية التسع ما بين 8.3% و16.4%، حيث قدرت في المتوسط بحوالي 10.8%، ويعتبر الاقتصاد الكويتي أكثر الدول التي تضرر من ضياع ساعات العمل عن باقي الاقتصاديات 16.4%، وفي المقابل أقل الاقتصاديات السعودية 8.3%، أما الاقتصاد الجزائري فقد ضيع 11.6% (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 59).

2.3. الانعكاسات الايجابية: هناك بعض الايجابيات جراء الأزمة الصحية "كوفيد-19" ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

1.2.3. تراجع السلوك الريعي وارتفاع التكافل الاجتماعي: زاد الوعي لدى أفراد المجتمعات الدول النفطية العربية وإدراكهم بخطورة الأوضاع على المالية العامة ويعود السبب إلى تفشي جائحة كورونا وسط المجتمعات وتراجع أسعار النفط، هذان السببان أدى إلى تراجع مستوى انفاق الأفراد وارتفاع الادخار الشخصي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم الحاجة لعديد من النفقات بسبب تطبيق اجراءات الحجر الصحي. كما أن الوضع الحالي يساعد الحكومات – مشروطة بالإرادة السياسية الحقيقية- على تهيئة بيئة تحظى بقبول برامج حقيقية للإصلاح الهيكلي والذي يتطلب تضحيات من جميع الفاعلين داخل الاقتصاد الوطني.

في المقابل نتج عن الأزمة الصحية "كوفيد-19" العديد من المبادرات ذات الطابع التضامني بين أفراد المتجمع العربي نتيجة تضرر العديد من الأسر الفقيرة وذات الدخل الضعيف أو مداخيل الأسر التي تضررت نتيجة تطبيق الحجر الصحي، ومن بين آليات تحقيق قيم التكافل والتضامن الاجتماعي نجد الجمعيات ذات الطابع الخيري والتي سهرت على توفير مختلف المستلزمات الغذائية والطبية لتلك الأسر.

2.2.3. تشجيع الانتاج المحلي: إن تراجع التبادل التجاري الخارجي واتجاه العالمي نحو الاكتفاء الذاتي جراء تفشي الجائحة، زاد من الاهتمام والطلب على المنتجات المحلية الزراعية منها والصناعية، ما يساعد على تحقيق أثرين ايجابيين بالنسبة للمنتج المحلي، الأول يتمثل في زيادة الطلب على منتجاتهم وتعرف عليه أكثر من قبل المستهلك المحلي، أما الثاني تراجع منافسة المنتجات الخارجية لها.

كما أن تشجيع الانتاج المحلي له أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني من توفير فرص عمل جديدة، الرغبة في اقامة مشاريع جديدة، التوجه نحو القطاعات التي تساعد في دفع مسيرة التنويع الاقتصادي كالزراعة والصناعة.

3.2.3. ترشيد الانفاق العام: اتخذت الدول النفطية العربية جراء التراجع الأخير لأسعار النفط وارتفاع النفقات الصحية المفاجئة والطارئة العديد من الإجراءات كان الهدف منها ترشيد الانفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، والابتعاد عن مظاهر الانفاق الترفيه والمظهري وتجنب المشروعات غير الضرورية.

4.2.3. تراجع فاتورة الاستيراد: كما تم ذكره سابقا فتراجع التبادل التجاري يؤدي إلى تقليل حجم الواردات وهو ما يساعد على التحكم في فاتورة الاستيراد مستقبلا، وتخصيص احتياطات النقد الأجنبي في استيراد السلع الضرورية أو تلك السلع التي تدخل كمستلزمات وسطية للمنتج النهائي، كل هذا يساهم في توفير احتياطات النقد الأجنبي التي تراجعت بسبب انخفاض أسعار النفط، وكذا تحقيق فوائض عند عودة أسعار النفط للارتفاع مستقبلا.

5.2.3. تقليل التلوث البيئي (حفاظ على البيئة): أدت الأزمة الصحية إلى انكماش الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2020 إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتراكمه في الجو، وذلك نتيجة التقليل في حجم الانتاج النفطي وتوقف نشاط العديد من المصانع بمختلف الاقتصاديات، وهو مؤشر يبعث على التفاؤل فيما يخص التوقعات المستقبلية والخاصة بالاحتباس الحراري، كما أنه ينمي الاحساس أكثر بالمسؤولية تجاه البيئة والمحافظة عليها.

4. الحلول المقترحة للخروج من الأزمة صحية "كوفيد-19"

توجه الاقتصاديات العربية النفطية أزمة صحية انتقلت إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة، مما يستدعي اتخاذ اجراءات وتدابير عاجلة للتقليل من أثارها؛ وهو ما تم تجسده في فكرته العامة من خلال تقليل وترشيد النفقات العامة من جهة، ومن جهة المقابلة محاولة زيادة حصيلة الايرادات غير النفطية بفرض ضرائب. هذه الاجراءات أو الحلول يجب أن تراعى فيها أمرين أساسيين وهما: الأول يتمثل في انقاذ حياة الأفراد والثاني دعم النمو الاقتصادي من خلال محاولة الابقاء على مؤشرات التوازن المالي والنقدي المحققة قبل تفشي جائحة كورونا، وهذه الحلول في الحقيقة لها بعد قصير ومتوسط المدى.

أما البعد الطويل المدى والمتمثل في تنويع مصادر الدخل الوطني وتحسين مؤشرات التوازن المالي والنقدي، فهذا الذي يستوجب التركيز عليه على اعتبار هذه الأزمة فرصة لتصحيح واصلاح العديد من النقاط التي تؤثر على مستقبل الاقتصاديات النفطية العربية.

1.4. تلبية احتياجات قطاع الصحة: إن تلبية احتياجات قطاع الصحة من الناحية الاقتصادية تقتضي توفير اعتمادات مالية اضافية ما يعني زيادة الانفاق الموجه لهذا القطاع وتطويره مستقبلا من أجل التصدي لأي وباء، فهذا الإجراء يساعد على التصدي لانتشار جائحة "كوفيد-19" فحالياً ليس هناك من يؤكد عدم وعدته أو تحور هذه الأزمة، وعليه من الضروري تخصيص اعتمادات مالية مع ضرورة ترشيدها ومراقبة قنوات صرفها.

2.4. اعطاء أولوية لبعض القطاعات الاقتصادية: أظهرت الأزمة الصحية أن الأمن الغذائي وتلبية احتياجات الأفراد من المنتجات الغذائية ضرورة ملحة؛ وعليه من الضروري إعطاء أولوية لقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية من أجل توفير الغذاء في ظل تراجع التبادل التجاري.

كما تبين خلال هذه الجائحة انحصار استهلاك الفرد على المنتجات الفلاحية ومشتقاتها نظرا لارتفاع قيمتها المنفعية والصحية مقارنة بمختلف السلع المصنعة الأخرى، أي أن استهلاك المحلي انخفض وبشكل كبير بالنسبة لسلع غير الغذائية، ويعود السبب في ذلك لعامين رئيسين: الأولى تراجع احتياجات الفرد بالنسبة لتلك السلع المصنعة وثانيها الالتزام بالحجر الصحي.

إن اعطاء أولوية لهذا القطاع ومنتجاته في ظل الظروف الراهنة وبعدها تكمن من تأمين الغذاء، تقليص فاتورة الاستيراد وقدرة القطاع الخاص محليا على اقامة مشاريع استثمارية أو توسيع فيها من خلال تصنيع مختلف المنتجات الغذائية.

3.4. استخدام الصناديق السيادية في سد العجز المالي: تمتلك دول الخليج العربي وليبيا صناديق سيادية تقدر بحوالي 2.5 تريليون دولار(SWFI, 2021) ، هذه الصناديق تمتلكها

الحكومات ولها العديد من الأهداف تشترك فيما بينها حول دعم الاستقرار الاقتصادي بالدول المالكة لها؛ وعليه من الممكن الاستعانة بالصناديق السيادية في تمويل العجز الموازني أو في تمويل الأسوق المالية المحلية، كما يمكنها ابرام صفقات داخل الاقتصاد الوطني من خلال امتلاك أو دخول في شراكة مع المؤسسات التي تعاني العسر المالي.

صحيح أن توظيف الصناديق السيادية العربية على المستوى المحلي وفي ظل هذه الظروف يُفقدها فرصة ابرام صفقات في الأسواق الخارجية وبأقل الأسعار، وهو ما يجعل خيار الاستعانة بالصناديق السيادية في دعم الاقتصاد خياراً أخيراً أو يمكن القول أنه خيار قبل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

4.4. اقامة مخازن للنفط: المقصود هنا إنشاء الدول العربية المنتجة للنفط مخازن للنفط من أجل التصدي لفائض الانتاج والذي برز بشكل كبير خلال هذه الأزمة؛ ويكمن دورها في امتصاص فائض النفطي عند تراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية، بالإضافة إلى امكانية استخدام النفط كمصدر لتوليد طاقة الكهرباء محليا بدل الغاز الطبيعي، كما تسمح بتفادي عمليات إغلاق أبار النفط التي تعتبر تكلفة اعادة فتحها مكلفة للغاية.

5.4. تقليل فاتورة المحاصيل الزراعية المستوردة: المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع والتي بالإمكان انتاجها محليا والتي تستورد بكميات كبيرة وتستنزف احتياطات الصرف الأجنبي كالقمح مثلا من الضروري اعطاءها أولوية في الانتاج محليا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي مستقبلا، خاصة وأن امكانيات انتاجها داخل غالبية الاقتصاديات النفطية العربية متاحة وعلى نطاق واسع، نظرا لما تمتلكه من مساحات واسعة، فحتى مناطق صحراوية حاليا تمتلك امكانيات انتاج القمح (مساحات والمياه الجوفية) وبوفرة.

6.4. الاهتمام بتكرير النفط والصناعات البتروكيماوية: إن تراجع أسعار النفط وتصديره في شكله الخام، يفقد الاقتصاد الوطني عوائد اضافية من الممكن تحقيقها في حالة القيام بعمليات تكرير النفط الخام واستخراج مختلف مشتقاته وبيعها محلياً أو خارجيا؛ وكل هذا يساهم في تنويع هيكل الصادرات وزيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

7.4. إعادة ضبط هيكل السلع المستوردة: يمكن الاستفادة من الوضع الراهن في ظل الأزمة الصحية وبعدها في إعادة ضبط الهيكل السلعي والاستغناء عن استيراد بعض السلع التي تنتج محلياً والإبقاء على استيراد الضروريات من السلع ذات الطابع الغذائي والصحي.

8.4. الشراكة بين القطاع العام والخاص: إن اقامة شراكة بين القطاع العام والخاص في ظل الظروف الراهنة وما يعانيه القطاع الخاص من نقص في التمويل والمرافقة، يمكن معالجته من

خلال اقامة شراكات بين القطاعين، كما يمكن اقامة مشاريع جديدة وبشراكة مع القطاع الخاص المحلي و/أو الأجنبي، كل هذا يكون له الأثر الإيجابي على الاقتصاديات الوطنية من فتح مناصب شغل، والرفع من احتياطات النقد الأجنبي ومن حصيلة الجباية العادية وغيرها.

9.4. تشكيل فرق عمل متخصصة للاستشراف الاقتصادي: المقصود بها تشكيل فرق متخصصة (خبراء، تقنيين، أكاديميين...الخ) تقوم بدور تشخيص بنية كل قطاع، والوقوف على أهم المنتجات التي من الممكن انتاجها محليا، واختيار المنتجات ذات أولوية في الانتاج، وما هي الامكانيات والمستلزمات الواجب توفيرها لنجاح عملية الانتاج، كل هذا يسهل عملية اتخاذ القرارات من قبل صناع السياسات دخل الدول النفطية العربية.

5. الخلاصة

يتضح أن الاقتصاديات النفطية العربية تتأثر بأي نوع من الأزمات، كل هذا يعود بالأساس إلى أن هذه الاقتصاديات تعتمد على قطاع وحيد (قطاع المحروقات) ولا تمتلك بدائل للخروج لتصدي لمختلف الأزمات، كما أن أزمة "كوفيد-19" لا تزال انعكاسات على تلك الاقتصاديات في ظل عدم اليقين بزواله نهائيا، وهو ما يجعل هذه الاقتصاديات في وضعية غير مريحة للاستمرار وتوسع في تلك البرامج التنموية المعتمدة قبل الأزمة أو دخول في برامج جديدة، **1.5. نتائج الدراسة:** عموما يمكن الخروج ببعض النتائج والتي نسردها في الآتي:

- تعتبر الأزمة الصحية والاقتصادية الراهنة غير مسبوقة بالنظر إلى تأثيرها المزدوج على المنظومة الصحية من ناحية والموارد المالية العامة من ناحية أخرى.

- خطورة وسرعة انتشار جائحة "كوفيد-19" أثرت وفي وقت قياسي على الاقتصاد العالمي وعلى الأسواق النفطية التي لها انعكاس مباشر على الايرادات العامة للاقتصاديات النفطية العربية.

- خسائر الاقتصاديات النفطية العربية وقطاع المحروقات في ظل أزمة "كوفيد-19" كانت مزدوجة، الأولى تمثلت في انخفاض أسعار النفط بأكثر من الثلث بين عامي 2019 و2020 وهو ما يخفض من حصيلة الايرادات النفطية، والثانية تمثلت في تخفيض الانتاج بحوالي 2.6 مليون ب/ي نتيجة اتفاق "أوبك +" بغرض تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- أظهرت أزمة "كوفيد-19" أن المنتجات الغذائية يجب أن تحظى بأولوية، خاصة وأن اجراءات تطبيق الحجر الصحي بينت تركيز طلب المستهلكين على المنتجات الغذائية أكثر من غيرها، وعليه من الضروري تطوير صناعة المنتجات الغذائية بالبدء بتطوير انتاج المحاصيل الزراعية ومن ثم تطوير صناعة المنتجات الغذائية باختلاف أنواعها.

- اتفاق "أوبك +" ساهم في تحسين الأسعار من دون الوصول إلى أسعار المحققة قبل تفشي فيروس "كوفيد-19 " (أسعار سلة أوبك 64.1 دولار للبرميل عام 2019) وهو ما يجعل مخاطر تراجع الايرادات النفطية مستمرة، والمتضرر الأكبر اقتصاديات النفطية التي تعتمد ميزانياتها على أسعار تتجاوز 20 دولار للبرميل كحالة الدول العربية.

- نتج عن أزمة "كوفيد-19" أثار ايجابية من المهم استغلالها في ظل الظروف الراهنة، خصوصا وأن هذه الأثار تعتبر فرصة لصناع السياسات -شريطة توفر إرادة حقيقية- من تنفيذ بعض القرارات التي كان يصعب تطبيقها في الظروف العادية، ومن هذه الاثار تراجع السلوك الريعي للمجتمع وتقبله للقرارات التقشفية وبالإضافة إلى تقليل اعتماده على الدولة في تلبية كل احتياجاته من الخدمات، كما أن قيم التكافل الاجتماعي ارتفاع داخل الأوسط المجتمعية وهو ما يساعد على استقرار وتمساك الدولة.

- تمتلك الجزائر وباقي الدول العربية موارد بشرية بإمكان الاعتماد عيها في دعم مسيرة التنويع الاقتصادي وهو ما اتضح من خلال انتاج العديد من المنتجات وبإمكانيات بسيطة، ما يستوجب مرافقة هذا المورد ودعهما في الحاضر والمستقبل.

2.5. توصيات الدراسة: يمكن الخروج ببعض التوصيات والتي نسردها في الآتي:

- ضرورة تطوير المنظومة الصحية من الجانب البشري والمادي، والعمل على عصرنة القطاع الصحي بهدف الوقوف على الأسباب والأضرار في وقت قصير ، ومن ثم اتخاذ الاجراءات والتدبير المناسبة بهدف تقليل والحد من أي وباء مستقبلا.

- العمل على وضع استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وعدم الاعتماد على الخارج في سد الفجوة الغذائية، حيث أظهرت الأزمة الصحية الراهنة شح مصادر التموين العالمي للغذاء حتى بتوفر احتياطات النقد الأجنبي وتغطية فاتورة استيراده.

- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، فالاقتصاديات النفطية العربية أظهرت ضعفها واستيراد اقتصادياتها لأي نوع من الأزمات، من خلال قناة أسعار النفط، وهو ما يجبر صناع السياسات التوجه نحو تنويع اقتصادي حقيقي يخدم الاقتصاد المحلي واستغلال كل الامكانيات في الرفع من انتاجية القطاع الفلاحي، الصناعة التحويلية والخدمات.

- ضرورة تفعيل دور منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول "OAPEC" من خلال عقد اجتماعات تتزامن ومختلف الأزمات وتسبق اجتماعات دولية كـ"أوبك+" والخروج بموقف موحد يخدم أكثر الدول العربية النفطية في سبيل الاستفادة أكثر من ثروتها وحصتها في الأسواق العالمية.

- العمل على وضع استراتيجيات بديلة لمواجهة زيادة المعروض النفطي في الأسواق العالمية من خلال انشاء مخازن للنفط أو استغلال تراجع أسعار النفط في انتاج منتجات يكون النفط أحد مدخلاتها وغيرها من الإجراءات التي تساعد في استغلال تراجع الأسعار محلياً.

- ضرورة الاستفادة من الأثار الايجابية لهذه الأزمة والتي من أهمها زيادة الوعي الاجتماعي والتكافلي بين طبقات المجتمع، كل هذا يساعد ويسهل على صناع السياسات من وضع استراتيجيات تنموية حقيقية، يساهم فيها الفرد من خلال روح المبادرة من ناحية وكذا تحمل بعض الإجراءات التي تكون تكلفتها عالية في كثير الأحيان.

- الأكيد أن أسعار النفط ستشهد ارتفاعا في المستقبل، وعليه من الضروري الاستفادة واستغلال تلك الفوائض المالية المحققة من خلال اقامة مشاريع تنموية حقيقة بهدف التقليل من اعتماد على قطاع المحروقات وتوجه نحو تنويع اقتصادي، كما أنه من الضروري وضع استراتيجيات بديلة صحية زمن الأزمات للحفاظ على أرواح الأفراد وتحسين مستويات المعيشية في كثير من تلك الدول النفطية العربية.

قائمة المصادروالمراجع

أولا: باللغة العربية

- **تقارير:**

- صندوق النقد الدولي. (2020). ، مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي "صدوع التعافي العالمي تزداد اتساعا". صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد الدولي. (2020). مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي "أزمة لا مثيل لها. صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد العربي. (2020). تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الحادي عشر – أبريل 2020. أبوظبي.
- صندوق النقد العربي. (2021). تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- منظمة الصحة العالمية. (2020). فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 20 9, 2022، من منظمة العالمية للصحة: https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_1
- منظمة العمل الدولية. (2021). لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية "اتجاهات عام 2021"، التقرير الرائد لمنظمة العمل الدولية. منظمة العمل الدولية.

- **محاضرات:**

- خيرة مجدوب، و عبد الحق وزياني. (2020). تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي والعربي –قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية-. تأليف خالد علي العجيلي المحجوبي (المحرر)، محاضرات ومداخلات وأبحاث مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط (صفحة 115). مصراته، ليبيا: جامعة صبراته مركز البحوث والاستشارات والتدريب بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الموارد البشرية.

ثانياً: باللغة الأجنبية

- Behrooz Baikalizadeh و ،and others .(2020) .OPEC Monthly Oil Market Report – May 2020 .OPEC.
- ZIED FTITI ،and Others .(2020) .New Outlook for Oil Market in the New Post-Coronavirus World .30 .IAEE Energy Forum.
- OECD .(2021) .OECD International Direct Investment Statistics 2021 .
- OPEC) .May, 2020 .(OPEC Monthly Oil Market Report.70 .
- OPEC 2021 .(2021) .OPEC Annual Statistical Bulletin, 56 th edition . OPEC.
- SWFI .(2021) .https://www.swfinstitute.org/fund-rankings تم الاسترداد من . Sovereign Wealth Fund Institute.